

## السعودية: جولة جديدة في الحرب على الفساد

أعلنت السعودية، مساء الجمعة، عن حركة تعيينات طالت وزراء ورؤساء هيئات بارزة في البلاد. ورغم أن هذه التغييرات تعتبر محدودة إلا أنها مؤثرة وتعكس التوجهات القادمة التي ستشهد مرحلة جديدة من الحرب على الفساد والمحسوبية، والدفع نحو تأكيد الصورة الجديدة للسعودية في الداخل والخارج وفق رؤية 2030.

عمر علي البديوي  
صحافي سعودي

الرياض - أصدر العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز، الجمعة، أوامر ملكية تضمنت استحداث عدد من الهيئات الوطنية الجديدة في اختصاصات مختلفة، وتغييرا في بعض الوجوه القيادية، في مؤسسات عليا لدى الدولة، وبمقتضى القرارات الملكية، جرى تعيين مازن بن إبراهيم بن محمد الكهموس رئيسا للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بمرتبة وزير، بعد إعفاء رئيس الهيئة السابق من منصبه. وجرى تعديل اسم «ديوان المراقبة العامة» ليكون «الديوان العام للمحاسبة»، وهو جهاز آخر يلتقي مع بعض الأهداف الرامية لتقليص هامش التلاعب والفساد والمحسوبية وتحسين المؤسسات العامة من نقشي الظواهر السلبية فيها، بتكثيف الأدوار الرقابية والمحاسبية. ويحمل هذا التعديل الإسمي أكثر من مجرد دلالة لفظية ليكون صوغ وتصميم الأداء بشكل أكثر دقة ومباشرة في استهداف السلوكيات المعطلة لمسير التنمية الجادة والحوية التي تتمتع بها أجهزة الدولة اليوم.

تأتي التغييرات ضمن جولة جديدة في طريق الحرب المعلنة في وجه الفساد، ومناهضة مظاهره ورموزه، وكل الحيل الالتفافية التي قد تبرع في مشرعة للنقطة الجديدة التي ستحتل بها على المديين القريب والبعيد. تتبنى الحكومة السعودية، انطلاقا من رأس هرمها مشروع مقاومة الفساد، ولا يغيب عن عناوين الأخبار كل فترة، تشديد الملك سلمان المتكرر وولي عهده الأمير محمد على موفقي الأجهزة الرقابية، أو التوجيه بالمكافآت

تأتي التغييرات ضمن جولة جديدة في طريق الحرب المعلنة في وجه الفساد، ومناهضة مظاهره ورموزه، وكل الحيل الالتفافية التي قد تبرع في مشرعة للنقطة الجديدة التي ستحتل بها على المديين القريب والبعيد. تتبنى الحكومة السعودية، انطلاقا من رأس هرمها مشروع مقاومة الفساد، ولا يغيب عن عناوين الأخبار كل فترة، تشديد الملك سلمان المتكرر وولي عهده الأمير محمد على موفقي الأجهزة الرقابية، أو التوجيه بالمكافآت

التشجيعية التي ينالونها تقديرا لإنجازاتهم المتكررة. تمتلك السعودية تجربة شديدة التوهج في مكافحة الفساد، أصبحت مضرب مثل ومحط نظر وتداول عالمي، عندما عصفت رياح المواجهة ببنية الفساد في السعودية نتيجة الحملة التي أطلقها الأمير محمد بن سلمان في 2017 لمحاربة الفساد، والتي تم بموجبها اعتقال عدد من الأفراد في فندق «الريتز كارلتون» بتهمة الفساد. وتكثفت تلك الحملة بالنجاح عبر إنجاز تسويات تقدر قيمتها بنحو 400 مليار ريال، تعتبر الأجرى في تاريخ المملكة من حيث قوتها وضخامة قيمة هذه التسويات، التي ستر دخلها سنويا على خزينة المملكة العربية السعودية يقدر بـ30 مليار ريال سنويا، بحسب شركة الراجحي كابيتال المالية.

الأمير محمد بن سلمان وعضوية رئيس هيئة الرقابة والتحقيق، ورئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، ورئيس ديوان المراقبة العامة، والنائب العام، ورئيس أمن الدولة، من أجل متابعة قضايا المال العام ومكافحة الفساد، تبدأ الآن جولة جديدة في حربها المعلنة ضد هذا الداء. وكشف مازن الكهموس، رئيس هيئة مكافحة الفساد السعودية الجديد، عن استراتيجية العمل خلال الفترة المقبلة حسب توجيهات الأمير محمد بعد تعيينه. وقال في تصريحات إعلامية إن ولي العهد يواصل حربه على الفساد، ويبنه بان الهدف القادم ستكون الرؤوس الفاسدة المتوسطة والصغيرة بعد ما تخلصت الدولة من الرؤوس الفاسدة الكبيرة. وأضاف بان الأمير محمد وجه بإعلامه مباشرة عن أي وزير لا يتعاون مع الهيئة.

أساس متين رؤية السعودية 2030 فيما يبدو أن المنهجية الجديدة ستتركز على جوانب الفساد الإداري الذي يعرق حيوية الأجهزة الحكومية، وتفكيك ما قد يعطلها من شبكات المصالح والانتفاع والمحسوبية، ومنظومة البيروقراطية التي توفر فرصا لخلق هذه العيوب في أداء الأجهزة وطبيعة عملها ويعرضها للاختراق من تكتلات الفاسدين. وتحتل هذه الحملة أهمية كبرى لاسيما وأن السعودية مقبلة على مرحلة زاخرة بالكثير من الاستحقاقات والواجبات العملية للنهوض برؤيتها وبرامجها للتنمية، ويلزم حيال ذلك توفير شروط النجاح وعلى رأسها مواجهة غول الفساد وتفكيك منظوماته. وقد طلب الأمير محمد من فريق العمل بحديث شديد اللهجة، البدء في مهامه لمواجهة الفاسدين من الموظفين الحكوميين وأصحاب المسؤولين المتوسطة والصغيرة، وحدد لذلك اجتماعا شهريا ومجدولا معه مباشرة

### وزارة الطاقة السعودية تستقل عن الصناعة

الرياض - أُنشأت السعودية وزارة جديدة للصناعة والثروة المعدنية، لتفصل بذلك المجالين عن وزارة الطاقة.

وتقرر تعيين بندر الخريف، وهو مستثمر ورجل صناعة من القطاع الخاص، رئيسا للوزارة الجديدة التي ستصبح مستقلة بدءا من أول يناير المقبل.

وتهدف الخطوة على ما يبدو لتقليص سلطات خالد الفالح الواسعة، وسيظل وزيرا للطاقة ورئيسا لمجلس إدارة شركة النفط العملاقة التابعة للدولة أرامكو.

وأشرف الفالح على أكثر من نصف الاقتصاد السعودي من خلال وزارته الواسعة التي تأسست عام 2016 للمساعدة على تيسير إصلاحات جديدة. لكن بالرغم من وضع خطط طموحة للصناعة والتعدين، شهد القطاعان تطورا ضئيلا نسبيا.

وقال مصدران إن رجال الصناعة بالسعودية لم يكونوا سعداء بعدم تحقيق نتائج تترك خلال ولاية الفالح. وأضاف أحدهما أن قرار الفصل جاء بعد اجتماعات بين رجال أعمال وولي العهد الأمير محمد بن سلمان.

وقطعا الصناعة والتعدين حيويان لخطط تنوع الموارد في أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم وخضف الاتفاق الحكومي المتضخم وتوفير الملايين من فرص العمل لقطاع الشباب.

وقال الخبير الاقتصادي السعودي فواز الفوزان إن الفصل خطوة في الاتجاه الصحيح لكنها ليست كافية. وأضاف في تغريدة على تويتر «هناك جهود مبتكرة لتتلمصا في محتوى محلي وتصنيع عسكري ونقص دائم في الاستثمارات. نحتاج تفكيراً أكثر».

لمعرفة سير العمل والاطلاع على نتائجه ومستجداته وتقديم التوجيهات اللازمة لقطع دابر الفساد.

## احتجاجات كبرى في بريطانيا تنديدا بـ«انقلاب» جونسون

لم يتم التوصل إلى حل أفضل في ختام المرحلة الانتقالية. وستدرس أعلى محكمة مدنية في إسكتلندا، الثلاثاء، طلبا من نواب مؤيدي لاوربيا للطن في تعليق أعمال البرلمان، بعد رفضها، الجمعة، القيام بذلك بشكل طارئ.

وقالت شامي تشاكاربارتي، وهي كبيرة مسؤولي السياسات القانونية في حزب العمال البريطاني، لراديو هيئة الإذاعة البريطانية بي.بي.سي، إنها تأمل بوجود معارضة كافية في البرلمان لجونسون من المغادرة دون صفقة.

وانضم رئيس الوزراء المحافظ الأسبق جون ميغور إلى دعوى قضائية أخرى رفعتها الناشطة المناهضة لبريكست جينا ميلر، ومن المتوقع عقد جلسة الاستماع في 5 سبتمبر في لندن. وقال ميغور «إذا منحت إنذا بالتدخل، فسأسعى إلى مساعدة المحكمة اعتمادا على الخبرة التي حصدها من الحكومة التي عملت فيها كوزير ورئيس للوزراء ومن البرلمان الذي كنت فيه عضوا لسنوات».

وستنظر المحكمة العليا في أيرلندا الشمالية في طلب آخر للطن في قرار جونسون، بعد أن تقدم به ريموند ماكورد الذي يرى أن رئيس الوزراء يحاول الالتفاف على البرلمان. وطالبت شخصيات بارزة من مختلف المحاكم التدخل في ما اعتبره خصوم جونسون بمثابة عمل على إضعاف سيادة البرلمان. وفي اجتماع عقد في هلسنكي، أعرب بعض كبار المسؤولين في الاتحاد الأوروبي عن قلقهم بشأن تكتيكات جونسون وتصاعدهم الخروج بريطانيا من الكتلة دون صفقة. وقال وزير خارجية لوكسمبورغ، جان أسيلبورن، إن وستمنستر تعتبر أما لجميع البرلمانات، لكنها أصبحت تواجه خطر التعرض للتهمة. ويعتقد أن الخروج دون صفقة سيتسبب في ألم لا داعي له.

وسيتعين على معارضي خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون صفقة العمل على صياغة مشروع قانون في المهلة الزمنية المحدودة. قد يعتمد النجاح على مدى استعداد المشرعين

المحافظين للانضمام إلى الأحزاب مثل حزب العمال لإحباط هدف رئيس الوزراء المتمثل في إخراج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في 31 أكتوبر بغض النظر عما إذا نجح في التوصل إلى صفقة.

أسبوع متوتر يملك رئيس الوزراء في المملكة المتحدة حق تعليق البرلمان بعد الحصول على موافقة الملكة، وهو يقوم بذلك تقليديا خلال فترة انعقاد مؤتمرات الأحزاب السياسية في سبتمبر. لكن ما أشار التنديد هذه المرة بين معارضي خروج دون اتفاق من الاتحاد الأوروبي هو توقيت التعليق ومدته حيث من المتوقع أن يستمر لخمس أسابيع.

ودافع رئيس الوزراء عن قراره، مؤكدا أنه يريد الاستفادة من ذلك الوقت لتحضير برنامجا للسياسة الوطنية وتقديمه بعد وصوله إلى السلطة في يوليو. وأوضح منظمو التظاهرات على موقعهم الإلكتروني «لا يمكننا الاعتماد حصرا على المحاكم والعملية البرلمانية لإنقاذ الموقف. لدينا كل الحق في أن نسمع أصواتنا».

ويأتي ذلك غداة إعلان جونسون تسريع وتيرة الاجتماعات بين المفوضين البريطانيين والأوروبيين الذين سيلتقون مرتين في الأسبوع في بروكسل في سبتمبر. والهدف من تلك اللقاءات خصوصا إيجاد حل لأكثر المسائل الشائكة في بريكتست، وهو بند «شبكة الأمان» في الاتفاق الذي توصلت إليه تيريزا ماي مع بروكسل لمنع عودة حدود فعلية بين مقاطعة أيرلندا الشمالية وجمهورية أيرلندا. ويرفض بوريس جونسون هذا البند.

وتنص «شبكة الأمان» على أن تبقى المملكة المتحدة بأكملها ضمن «إطار جمركي موحد» مع الاتحاد الأوروبي ما

تاجيل بريكتست إلى ما بعد 31 أكتوبر في حال إخفاقه في التوصل إلى اتفاق مع الاتحاد الأوروبي. إلا أن الحكومة تعكف على تعزيز استعداداتها في حال عدم التوصل إلى اتفاق.



من سيصل إلى باب الخروج أولا: جونسون أم بريطانيا

الاتحاد الأوروبي. وبينما سد المئات من الأشخاص طريق «وايت هول» المزدحم عادة بالعاصمة البريطانية، تجمعت الحشود في مانشستر ويورك ونيوكاسل في شمال إنكلترا، ومدن إدنبرة الأسكتلندية وبلغاست في أيرلندا الشمالية، وغيرها.

ولوح المتظاهرون بأعلام الاتحاد الأوروبي واحتشدوا أمام مقر الحكومة وهتفوا «يا بوريس جونسون عار عليك». كما حملوا لافتات كتبوا عليها «أفغوا عن الديمقراطية: قاوموا إغلاق البرلمان» و«استقظي يا بريطانيا» و«أهلا بكم في ألمانيا 1933».

وقال برنارد هيرلي (71 عاما) أحد المتظاهرين في ويستمنستر «قرار ما سيحدث بالنسبة لبريكتست يجب ألا يكون عائدا لجونسون». وأضاف «لقد تم انتزاع القرار من البرلمان وهو أمر غير ديمقراطي».

### جونسون يحذر النواب

وعد جونسون، الذي تولى السلطة قبل شهر بعد انتخابات لحزب المحافظين، بان يقود بريطانيا في خروجها من الاتحاد الأوروبي باتفاق أو دون اتفاق مع بروكسل. وقال إنه مستعد للتوصل إلى اتفاق مع الاتحاد الأوروبي إذا تم إلغاء البند المتعلق ببقاء بلاده في الاتحاد الجمركي بعد بريكتست، من الاتفاق الحالي الذي توصلت إليه قبله تيريزا ماي. إلا أن قادة الاتحاد الأوروبي قالوا إنهم بانتظار أن تقدم لندن اقتراحات ملموسة.

ويتوقع أن يعود مستشار جونسون لشؤون بريكتست ديفيد فروست إلى بروكسل لإجراء محادثات الأسبوع المقبل. ويرغب نواب المعارضة وعدد من نواب حزب المحافظين من جونسون